

Permanent Mission of Lebanon to the United Nations

Ref: 769/26

The Permanent Mission of Lebanon to the United Nations presents its compliments to the United Nations Office for Disarmament Affairs and with reference to the latter's note No. ODA/2026-00016 dated 10 February 2026, regarding resolution 79/28 entitled "United Nations study on disarmament and non-proliferation education", has the honor to transmit herewith information prepared by the Lebanese Ministry of National Defense, as follow:

رغم جهود القوى الأمنية في مجال نزع السلاح وعدم إنتشار الأسلحة، الا أن موقع لبنان الجغرافي الحساس وسط منطقة تشهد نزاعات وصراعات متعددة في الشرق الأوسط، تختلف وتيرتها حسب التوترات الداخلية والنزاعات الإقليمية، ما يشكل تهديداً للإستقرار والأمن الداخلي اللبناني، أبرزها:

- الحروب الإسرائيلية المتكررة على لبنان لغاية تاريخه.
- المخيمات الفلسطينية وإرتباطها بالقضية الفلسطينية.
- المجموعات الإرهابية والراديكالية والأصولية (عصبة الأنصار 1990، جرود الضنية 2000، فتح الإسلام في نهر البارد 2007، عبرا 2013، 000) فضلاً عن الخلايا النائمة.
- الأزمة السورية وظهور مجموعات متطرفة ومسلحة (داعش وهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)) وإنشاء خلايا تابعة لها في لبنان (عرسال 2013-2014، معركة فجر الجرود 2017) بالإضافة الى انهيار النظام السوري مؤخراً وسرقة مخازن الأسلحة والذخائر في ظل ضعف فعالية ضبط الحدود من الجهة السورية من قبل الإدارة السورية الجديدة خلال الفترة الإنتقالية. وقد أظهرت دراسة لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة في جنيف أن لبنان يحتل مرتبة متقدمة من حيث عدد الأسلحة للفرد الواحد (32/3 قطع سلاح لكل /100/ شخص). في المقابل، يعد لبنان من الدول المنخرطة قانونياً في مجال نزع السلاح وعدم إنتشار الأسلحة ضمن إطار الأمم المتحدة والإتفاقيات الدولية، ويشارك في تبادل المعلومات مع الجهات الدولية المختصة. في هذا الإطار، لا يزال مؤشر تداول الأسلحة في لبنان مضبوط نسبياً نظراً لعدة عوامل، لعل أبرزها:
لا تتوافر في لبنان صناعة أسلحة محلية ورسمية، كون البلد يفتقر الى البنية التحتية الصناعية والتقنية والتكنولوجية اللازمة لإنتاج الأسلحة بأنواعها.

يحظر لبنان تجارة الأسلحة عبر قانون الأسلحة والذخائر وينظم حيازتها عبر نظام ترخيص، مع فرض عقوبات على الإتجار غير المرخص، ويعاقب بالسجن والغرامة كل من يتاجر أو يصنع أسلحة بدون ترخيص، مع تفاوت العقوبات حسب نوع السلاح. كما يمنع بموجب هذا القانون نقل الأسلحة أو إستخدامها في جرائم الحرب.

تعتمد قيادة الجيش على الإتفاقيات والبروتوكولات المصادق عليها من قبل الدولة اللبنانية مع المنظمات الدولية في هذا الإطار، مع الإشارة الى أن وزارة الدفاع الوطني هي الجهة المخولة مراقبة وتصنيع ومنح تراخيص الأسلحة والذخائر، ولديها قاعدة بيانات أولية بالأشخاص الممنوحين رخص حيازة أسلحة. كما أن الجيش حاضر على الأرض من خلال المداهمات وضبط الأسلحة بالتنسيق مع المحكمة العسكرية صاحبة الإختصاص بالنظر الى جرائم الأسلحة، إضافة الى الشرطة العسكرية ومديرية المخابرات اللتين تشكلان الضابطة العدلية العسكرية المختصة في إجراء التحقيقات.

Permanent Mission of Lebanon to the United Nations

في هذا المجال، إتخذت الدولة سلسلة قرارات خلال عامي 2025-2026، للحدّ من إنتشار الأسلحة: بعد سحب السلاح من المراكز الفلسطينية خارج المخيمات وعلى الحدود اللبنانية-السورية (لوسي، حشمش، جبيلة، عين البيضاء، المعصرة) بالإضافة الى أنفاق الناعمة، تمّ الاتفاق بتاريخ 2025/5/23، في اجتماع اللجنة المشتركة اللبنانية-الفلسطينية، وبدأت عملية سحب السلاح من المخيمات الفلسطينية (الرشيدية، البص، البرج الشمالي، شاتيل، برج البراجنة، مار الياس، البداوي ومخيم عين الحلوه).

بتاريخ 2025/8/5، جددت الحكومة اللبنانية إلتزام الدولة اللبنانية الكامل بمسؤوليتها تجاه أمن البلاد وحدودها، وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 بشكل كامل وفق البيان الوزاري وخطاب قسم رئيس الجمهورية، اللذين يؤكدان على واجب الدولة في إحتكار السلاح. وقرر مجلس الوزراء تكليف الجيش الذي وضع خطة تطبيقية لحصر السلاح وباشر بتنفيذها.

بتاريخ 2026/3/2، صدر قرار الحكومة بحظر أنشطة حزب الله العسكرية والأمنية باعتبارها خارجة عن القانون، وحصر مجال عمله في الشق السياسي.

يشارك لبنان بمشروع التعاون بين الإتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية للمساعدة في بناء قدرات الأجهزة الأمنية بالتنسيق مع المنظمات الدولية: الانتربول، منظمة التجارة الدولية وبرنامج مسح الأسلحة، من اجل مكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة.

The Permanent Mission of Lebanon to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the United Nations Office for Disarmament Affairs the assurances of its highest consideration.

New York, 18 April 2026

United Nations Office for Disarmament Affairs
New York

